ملتقى حول واقع الجريمة واساليب مواجهتها في الجزائر.

عنوان المداخلة: دور القيم في الوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري.

عبد الرحمان قريش. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

علي شريف حورية. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

ملخص البحث:

تعتبر الجريمة من أخطر المشكلات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة بمختلف أنواعها وباختلاف حدتها ودرجتها من مجتمع الى أخر ومن بيئة الى أخرى، و يعتبر الكثيرين أنها تطورت مع تطور الحياة الاجتماعية وتعقدها، من خلال ما خلفته مظاهر التمدن الحديثة والانفجار المعرفي الحاصل وما صاحبه من تطور تكنولوجي كانت له أثار سلبية على استقرار المجتمعات وعلى أمنها وسلامها الاجتماعي.

في المقابل نجد من الباحثين يؤكدون على أن هذه المشكلة تطورت آفاقها واتسعت آلياتها مع ضعف منظومة القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية، وتأثرها بعادات وقيم دخيلة نتيجة الانفتاح الحضاري على الأمم الأخرى، أدى إلى تراجع فعالية القيم المحلية، مما نتج عنه صراع نفسي هوياتي ترتب عنه اختلال على مستوى القيم والسلوك والممارسات،حيث أصبح المجتمع يعيش حالة الانوميا (اللامعيارية).

ونحن من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تبيان دور القيم في الوقاية من الجريمة في المجتمع الجزائري، مع تقديم أليات واسترتجيات لتحقيق ذلك وفق رؤية سوسيولوجية شمولية تكاملية.

الكلمات المفتاحية: القيم –الجريمة– اللامعيارية.

مقدمة:

يعتبر موضوع القيم بمختلف أنواعها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية، وتحقيق السلام والامن الاجتماعي، من أكثر القضايا الهامة والحساسة والملحة في الوقت الحالي، باعتبارها دعامة أساسية في بناء شخصية الفرد، ومحرك لكل سلوكه وممارساته واتجاهاته نحو الاشياء، وفي المواقف المختلفة، هذه القيم التي تتكون لديه وتغرس بناءا على ما يتقلاه من بيئته بأوجهها المختلفة، وما يتشبع به، سواء كانت قيم ايجابية أو سلبية، منذ طفولته الأولى.

كما لها دور كبير في الحفاظ على المجتمع واستقراره وتطوره، و في الوقت ذاته قد تكون من أهم عوامل تفككه، وتدهوره، وضعفه، بسبب ما ينتج عنها من تفشي للآفات الاجتماعية، والانحراف والجريمة، عندما تتزعزع هذه القيم، وتهتز بسبب الخلل الذي يحدث في البناء الاجتماعي، بمؤسساته المختلفة، وعندما تعجز هذه المؤسسات عن القيام بدورها، ومواجهة مختلف التغيرات، والحراك الاجتماعي الحاصل، والتحديات الخارجية، وتعجز عن مسايرة هذا التغيير و استقطاب خاصة فئة الشباب، وتلبية حاجاتها ومتطلباتها، في ظل التحول الحاصل، وما يعيشه الشباب، وما يواجهونه من مغريات الحياة، في مقابل ما يتعرضون له من إقصاء اجتماعي، قد يدفع بهم الى الانحراف والجريمة. فكيف نعيد بناء منظومة هاته القيم وكيف يمكن إعادة ثيقة هؤلاء الشباب بهذه المؤسسات، وكيف تنجح هذه المؤسسات في استقطاب هؤلاء الشباب، واحتوائهم، حتى تصبح هاته القيم، قيم ايجابية، صالحة، وركيزة أساسية في امن واستقرار المجتمع، و و سيلة لحمايته من هاته الانحرافات والجرائم،، وطاقة ايجابية تدفع بالفرد الى الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعة والمشاركة في بنائه ونهضته.

وفي هذا الإطار ستعالج هذه الورقة البحثية دور القيم الوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري. من خلال تناولنا للعناصر التالية:

1-مقاربة مفاهمية:

1-1 تعريف القيم:

هي معيار للحكم يستخدمه الفرد أو الجماعة من بين عدة بدائل في مواقف يتطلب قرارا ما أو سلوكا معينا، و يشكل موضوع القيم في المجتمع المنظومة القيمية التي تساهم في تشكيل الإطار المرجعي للسلوك داخل المجتمع، كما تمثل نسقا من المقاييس التي يتم الحكم من خلالها على الأشياء أو السلوكيات " فالإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع أن يعيش بدون قيم و أن يترك البحث عما هو أسمى في نظره من القيم الحاصلة له،لأن القيم في النهاية هي كل شيء بالنسبة له "[1] و هذا ما يفسر لنا امتثال الأفراد لقواعد الضبط الاجتماعي وأهداف المجتمع و هدا الامتثال و الخضوع بشكل واعي لما لها من سلطة مستمدة من الدين أو المذهبية السائدة في المجتمع و لقد أدركت المجتمعات البشرية الخصائص الإنسانية التي تميزها عن باقي الكائنات الحية، ولكنها تعيش فروقا هامة وجوهرية تتعلق بالقيم التي تتبناها.

1-2 تعريف الجريمة:

[1] مراد زعيمي **علم الاجتماع –رؤية نقدية** –،مؤسسة الزهراء للفنون الطبيعية، الجزائر، ب.ت، ص 184

الجريمة ظاهرة اجتماعية، تعبر عن حالة مرضية يعاني منها الفرد والمجتمع، وهي خروج وانتهاك للمعايير الاجتماعية، التى وضعها المجتمع، ولها أسباب مختلفة. ويتعدد مفهومها بتعدد الجوانب التى تفسر وفقها، سواء كانت اجتماعية او دينية او قانونية او نفسية وغيرها.

فتعرف اجتماعيا "بأنها فعل أو امتناع صادر عن شخص يحدث خرقا اجتماعيا عاما أو خاصا ويعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية أو تدابير احترازية"[1]

كما تعرف قانونيا: بأنها كل فعل أو امتناع ممنوع قانونا تحت طائلة العقوبة أو التدبير الوقائي"[2]

يستخدم مصطلح المعايير في مجالات مختلفة، ويشير الى مجموعة من المقاييس والقواعد المنظمة للقيام بالاشياء، ونجد استعمالاته مختلفة باختلاف ميادين استعمالاته فنجده يستخدم في الاقتصاد وفي التربية وفي علم النفس، وفي الصحة، وغيرها وفي علم الاجتماع..

1-3- الانوميا (اللامعيارية):

تعني كلمة انوميا "انعدام القانون" أو "انعدام الثقة" أو "غياب القاعدة أو المعيار" أو "حالة الشك"

و تشير فكرة الأنوميا عند دوركايم والتي طرحها في كتابه تقسيم العمل، واتضحت أكثر من خلال دراسته عن " الانتحار".إلى انعدام المعايير، وهو يرتبط مباشرة بالنظم المعيارية التي تبنى عليها مختلف مظاهر التنظيم الاجتماعي، التي تسير مجتمعا بشريا معينا، والتي تظهر من خلال مختلف المؤسسات والتنظيمات التي تسير وتنظم ذلك المجتمع في إطار القانون، وتحصل على جانب عالي من الثقة والتفويض من طرف الأفراد، وتسهر على تحقيق حاجياتهم وتمنحهم حقوقهم وتوزع عليهم واجباتهم بشكل عادل ومتساوي حسب مكانتهم الاجتماعية ومؤهلاتهم، وخصوصياتهم. من خلال منظومة معيارية.[1]

3- القيم: (الانواع- الخصائص- الوظائف):

3-1 أنواع القيم:

---

[1] دى بهاء الدين ، **الاعلام الجنائي وآثاره في الحد من الجريمة**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 19.

[2] محمد خلف، **علم الاجرام**، دار المعرفة، القاهرة، 1986، ص30.

[1] على شريف حورية، بوخالفة على، **اللامعيارية-الأنومي- وظاهرة اختطاف الأطفال**، بحوث ودراسات حول ظاهرة اختطاف الأطفال بالجزائر، الكتاب الثاني عشر، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جولية 2017، ص24.

أ- **القيم الدينية:** تتصدر القيم الدينية سلم القيم الايجابية للمجتمع، وتتضمن مبادئ وأحكام أخلاقية، فهي تدعو إلى السلوك القائم على المودة والتراحم والتعاون والتكافل ويكون التعامل قائم على الصدق والأمانة والوفاء، ويجب أن تعمق هذه القيم في نفس الأطفال وتنشئتهم على احترامها.

وتشكل القيم الدينية جوهر الثقافة التقليدية لكل المجتمعات العربية و"من ثمة تشكل القيم الدينية القاعدة التي يستند إليها البناء القيمي والثقافي للمجتمع"[2]، وقد يتسامح مع أي انحراف عن القيم الثقافية و لكن الانحراف عن القيم الدينية للمجتمع فان العقاب يكون صارما وتختلف القيم الدينية في المدن عن الريف "بسبب رسوخ ومركزية المؤسسة الدينية فيها فيكون التشديد على أهمية التمسك الحرفي بالسنة والنصوص".[3]

ب-**القيم الأخلاقية:** تشتق القيم الأخلاقية من الضمير الأخلاقي فهو محور الشخصية الإنسانية، وتهدف القيم الأخلاقية إلى تقييم الشخصية، ولقد اعتبر قديما القيم الأخلاقية مستمدة من القيم الدينية فهي مرتبطة بالسلوك أو الفعل الإنساني، ويتعلم الطفل منذ مراحل نموه الأولى انه يعيش في مجتمع وانه عضو فيه لذلك يجب آن يكون صالحا وقادرا على تحمل المسؤولية والمشاركة الفعالة فيه وتقوم القيم الأخلاقية على ثلاثة أركان: الفعل وغاية الفعل وفاعل الفعل "والانفعال ما هي إلا وسائل من اجل تحقيق الغاية والهدف والتقارب والتواصل بين الأفراد والأخلاق يجب أن تكون همزة وصل بين النشاط العقلي وكل نشاط يصدر عن الإرادة يجب أن يسترشد بالأخلاق والفضيلة".[4]

ج- القيم السياسية والوطنية: ينشأ الفرد منذ مراحل عمره الأولى على الولاء والانتماء وحب الوطن والدفاع عنه، وتكمن أهمية الانتماء للمجتمع والمشاركة فيه في بناء الجماعة ذاتها، وهناك تداخل بين القيم الدينية وقيم المحافظة على المجتمع وهذا ما أكده دوركايم لان الدين يحدد الذات ويحدد المجتمع وبذلك تختلط القيم الدينية بالقيم الاجتماعية لتكتسب نفس القيم.

د- القيم الاقتصادية: إن احترام قيمة الوقت وقيمة العمل المتبع ورفض القيم الاستهلاكية القائمة على الترف والبذخ هي من الأمور التي يتربى عليها وينشا في ضوئها الأجيال، كما تعتبر قيمة العمل الجماعي والمشاركة الاجتماعية والادخار هي الأساسيات التي تلح عليها المدرسة والبيت وحتى المجتمع، وتختلف القيم الاقتصادية في المدن عما عليه في الريف، فيسود في المدن القيم الحضارية التجارية كالربح والنجاح والكسب المادي والقيم الاستهلاكية كالرفاهية والتجمل والأزياء، أما في الريف فتسود قيم التعلق بالأرض كمحبة الأرض والقيم العائلية

---

[2] علياء شكري و آخرون. **علم الاجتماع العائلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الإسكندرية، ط1، 2009، 289.

[3] حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ب ت، ص640.

[4] علياء شكري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 290 .

كالتكافل والقيم المعيشية كالمثابرة والصبر، إذن يمكن أن نعيد بعض القيم السائدة في المجتمع العربي إلى أصولها في البنية العائلية والاقتصاد العائلي.

و- قيم الأسرة والجماعة: يعتبر التماسك الأسري بين أفراد الأسرة الواحدة واحترام الوالدين من القيم الأساسية التي ينشأ عليها الأطفال، بل تعتبر من أبرز القيم الأساسية في حياته "ولأن العائلة هي نواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع العربي ترى أنها هي المصدر الأهم للقيم السائدة... وما تعارضت أية قيمة مهما كان مصدرها مع القيم العائلية تكون الأولوية في الواقع الأكثر تأثيرا في السلوك من أية اتجاهات قيمية أخرى"،[1] كما تعتبر قيم الأمن والاستقرار والاطمئنان من المفاهيم الأساسية للحياة الزوجية والتي تقوم على الحب والمودة والتكافل بين أعضائها والتي تنغرس فيهم ثم تنعكس على سلوكهم مع باقي أعضاء المجتمع، ولقد استمدت من الأسرة عدة قيم أخذت الصورة العالمية في مطالبها فمثلا قيم المساواة بين البشر واحترام الإنسان لأخيه الإنسان من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وما يمكن استخلاصه أن الإنسان يمكن أن يتخلى عن قيم طبقته، إلا أنه لا يتخلى عن قيم دينه ولا عائلته "إن الدين هو جزء من تراثه العائلي والعائلة جزء من تراثه الديني ويتجلى التكامل العائلي – الديني- السياسي- التربوي- في الحركة السلفية وغيرها من الحركات الاجتماعية"[2] إذن يمكننا اعتبار أن القيم مستمدة أساسا من أنماط المعيشية ومن البنية الطبقية والعائلية والدين والنظام العام السائد في المجتمع ككل.

3-2 خصائص القيم:

تدخل القيم في كل أنساق الفعل الإنساني للكائن الاجتماعي وهي كما وضحها بارسونز في أربعة أنساق فرعية: الكائن، الشخصية، المجتمع والثقافة، ولهذه الأخيرة علاقة منطقية ووظيفية مع القيم، فالمفاهيم الثقافية العامة للمجتمع يعبر عنها نسق القيم الموجه للسلوك، لذلك ينظر علماء الاجتماع إلى القيمة على" أنها عناصر الثقافة أو المعاني المشتركة للمجتمع الذي يحمل ثقافة معينة ... فالقيم دائما معاني عامة أو معايير أو تناسقات مع بعض البناء الداخلي"[1] فهي ترتبط بالبناء الاجتماعي ارتباط الظواهر الاجتماعية ببعضها نتيجة اعتمادها المتبادل مع باقي مكونات البناء الاجتماعي، لذلك تخضع لمنطق المجتمع ونضمه وقوانينه، وتتصف القيمة

---

[1] حليم بركات، **مرجع سابق**، ص 641.

[2] **نفس المرجع**، ص 642.

[1] محمد احمد بيومي، **علم اجتماع القيم** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 116.

بالانتشار" فهي منتشرة في أجزاء البناء الاجتماعي لأن نسقها يتمثل فيه الأنساق الأخرى لأنه يحوي بدوره انساقا فرعية للقيم البشرية و الاقتصادية و الدينية".[2]

تتميز القيم بخصائص عديدة تمكننا من تحديدها و تمييزها عن مختلف المفاهيم المتداخلة معها ويمكن حصرها فيما يلي:

- أنها إنسانية بمعنى أنها مرتبطة بالبشر دون غيرهم من الكائنات.
- إن القيم لا تتقيد بالزمن، فهي إدراك للحاضر مرتبط بالماضي و المستقبل، فهي إذن ليست رغبات ولا ميولات وقتية.
- القيمة لها قطبين، فالقطب الإيجابي هو المشكل لها أما السلبي فهو ضد القيمة أو عكسها.
- القيم تعمل على تفسير و تقييم و تعليل السلوك الإنساني، فهي بمثابة إصدار للأحكام على السلوك.
- القيم عامة بمعنى أنها تعميمات من خلالها يتصل الأفعال و من خلالها يمكن فهم الفعل.
- ترتبط القيم بعوامل ثقافية و إيديولوجية و جغرافية، لذلك فهي نسبية تختلف من مجتمع لآخر، فهي غير مطلقة.
- القيم بطبيعتها غير ظاهرة بل نستدل عليها من خلال آثارها.
- يتم انتقال القيم و تعليمها و اكتسابها من خلال مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- القيم ذاتية بمعنى أن أهميتها و تقديرها يختلف من فرد لآخر.

إن القيم لها درجات مختلفة في التأثير على الفعل و هذا رجع إلى أنها ليست متساوية في الأهمية فهي تقع في ترتيبات هرمية.

3-3 وظائف القيم الاجتماعية:

-القيم رموز أو صور المجتمع في عقول الأفراد فهي توجه السلوك بطرق مختلفة حيث توجهنا إلى أخذ مواقف معينة من القضايا الاجتماعية.

-أنها تساعدنا في اختيار وتفضيل أيديولوجية سياسية عن الأخرى.

-تساعدنا في تقديم الحكم على أفعالنا وأفعال الآخرين كما أنها عملية وسيطة للمقارنة فهي تستخدم كمستويات لتقيم في ما إذا كنا على حق وذو كفاية مثل الآخرين.

---

[2] زكرياء عبد العزيز محمد، **التلفزيون و القيم الاجتماعية للشباب و المراهقين**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002، ص 39.

– تمكننا من الاستفادة من توجيهات الآخرين وتأثيراتهم وتخبرنا أي المعتقدات والاتجاهات والقيم والأفعال تستحق التحدي.

–القيم هي المدعمة للأنظمة الاجتماعية وهي التي تحافظ على البناء الاجتماعي وذلك من خلال ما تحث عليه من تماسك وانتظام داخل الإطار الاجتماعي.

–القيم تستمر خلال التاريخ ومن ثم تعمل وتحافظ على هوية المجتمع[1].

4– مكونات وعناصر القيمة:

مكونات القيمة فهي ثلاث: مكون معرفي، مكون وجداني ومكون سلوكي.

– **المكون المعرفي:** وهي مجموعة المعارف والمعلومات التي تعرفنا بالقيمة المراد تعلمها وما تحمله من معاني مختلفة.

– **المكون الوجداني:** وهذا المكون مرتبط بتقدير القيمة والاعتزاز بها وهو مجموعة المشاعر والأحاسيس الداخلية للفرد اتجاه قيمة دون الأخرى، وفي هذا يظهر استعداد الفرد بالتمسك بالقيمة وسعادته بذلك.

– **المكون السلوكي:** وهو الترجمة الفعلية للقيمة عن طريق سلوكيات وأفعال وأداء نفس حركي.

ولكي نضبط مفهوم القيم و نحددها، يجب الإشارة إلى عناصرها الأساسية حتى نتمكن من فصلها عن بعض المفاهيم التي قد تتداخل معها في كثير من الأحيان، و يمكن تحديد عناصر القيمة فيما يلي:

– **التعرف والاختيار:** وفيها يتم التعرف على البدائل الممكنة، ثم النظر في عواقب كل بديل، ثم يتم الاختيار الحر للبديل.

– **تقدير القيمة والاعتزاز بها:** تعني الشعور بالسعادة لاختيار القيمة.

– **ممارسة القيمة:** وهي إعلان التمسك بالقيمة، ثم ترجمتها إلى ممارسة ثم بناء النظام القيمي.

ويمكن تحديد الوسائل التي تنطوي عليها الجهود الوقائية من الانحراف في التنشئة العائلية الصالحة والتربية الدينية والعليم:

---

[1] دسوقي آمال، **الاجتماع و دراسة المجتمع**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000، ص111.

4-1-التنشئة العائلية الصالحة:

ان العائلة هي البوتقة الأولى التي ستشكل في الفرد وينمو ويتشرب العادات والقيم، فبصلاحها يصلح المجتمع في مختلف جوانبه، وبفسادها يحدث الغير بظهور أخطر عوامل الانحراف والجريمة فيه، ولا يكون ذلك إلا من خلال:

- العلاقات الزوجية الحسنة:

فبغض النظر عن الأهداف البيولوجية في الإنسال، هناك وظائف تتمثل في تكوين جو عائلي ذي يدعم المحبة ويخفف الاجهاد النفسي، وايجاد البيئة الملائمة لتربية الطفل وتنشئتهم تنشئة صالحة، من خلال نقل الصفات الاجتماعية الموروثة والمكتسبة من جيل لآخر.

- التربية السليمة للأطفال:

على الوالدين تزويد الطفل بالثقافة الاجتماعية التي تؤهله للنضوج الاجتماعي، وتجعله قادرا على توفيق حاجاته الفردية مع المقتضيات الاجتماعية، وذلك بمواجهة وقائع الحياة بالمرونة اللازمة لتجنب الاصطدام مع القواعد الاجتماعية السائدة، وتحاشي الإخلال بسلامة العلاقات الإنسانية القوية. فالطفل بغرائزه الفطرية يمكن ان يحوي سلوكا ضارا ب هاو بغيره، فإنه يجب على الوالدين تهذيب هذه الدوافع وتعديلها وتوجيهها على النحو الذي يفيد صاحبه والآخرين.[1] فالتربية السليمة هي حجر الأساس في تكوين الشخصية القوية، والتربية الخاطئة هي الحجر الأساس في الشخصية المنحرفة.

ومنه فالأسرة تعلب دورا أساسيا في إكساب الفرد قيم معينة، ثم تقوم الجماعات الثانوية المختلفة التي ينتمي إليها الفرد في مسار حياته الاجتماعية بدور مكمل، بحيث تحدد للفرد قيم معينة يسير في إطارها، فالفرد يتنازل عن بعض القيم التي اكتسبها في محيط الأسرة ليأخذ بغيرها مما تتأثر به في إطار مختلف وإن كان يماثل في معظمه التنشئة الأسرية أو البيئة الاجتماعية، فهو امتداد لها، حيث أن المحيط الاجتماعي يوثر في الإنسان تأثيرا كبيرا، وكلما كان المجتمع أكبر كان تأثيره في الإنسان أكثر.رمضان 57/1992 فالتنشئة الأسرية هي أولى الآليات الضبطية في الأسرة إذ يقوم الأبوان والأقارب بتنفيذ تعاليمهما على الولد الجديد التي تنطوي على تأسيسه وتطبيعه وتجبيله على ماهو متفق عليه اجتماعيا من مسموحات وممنوعات عن طريق الترغيب

---

[1] أكرم نشأت ابرهيم، **علم الاجتماع الجنائي**، ص 34.

والترهيب والعقوبة والمكافئة من أجل جعله إنسانا يعيش وسط أسرته ومجتمعه وتسهل تماثله مع المعايير والقيم السائدة في المجتمع عندما يخرج من الأسرة الى الجماعات الاجتماعية التي تعيش خارج المنزل.[1]

4-2-التربية الدينية والتعليم:

للتربية الدينية والتعليم دور أساسي في نشوء السلوك القويم الذي يقي صاحبه من الإنحراف والإجرام.

- **التربية الدينية:**

الدين بما له من تأثير عميق وقوي في النفوس الإنسانية، وبما يحتويه من قواعد الأخلاق والقيم والحث على السلوك القويم، يجعل الإنسان بمنأى عن الانحراف والجريمة، طالما رسخت التعاليم الدينية في نفسه منذ طفولته، بحيث يصبح التدين الصحيح مظرا من نظاهر قوة ذاته العليا.[2] بحيث ترتفع في المجتمع نسبة أفراده الذين رسخت فيهم تعاليم الدين في نفوسهم، الذي يمنعهم من الانزلاق في مسالك الاجرام بل يجعلهم رقباء في حماية مجتمعهم من كل اوجه الانحراف.[3]

ان عملية تعميق القيم الروحية والخلقية في نفوس الأفراد لها من التأثير البالغ على حياتهم وسلوكهم تكون مستمدة من قيم الورع الديني الذي يحول في الأخير دون الانحراف باختلاف أشكاله.

- **التعليم:**

لا يقتصر التعليم بمفهومه الواسع على تزويد الناشئة بعناصر المعرفة وتلقيتهم العلوم، وإنما يضم الى ذلك التهذيب المتمثل في تقويم السلوك وتلقين القيم الاجتماعية وتشبتها في ضمائر الأفراد.[4]

- **قيم المواطنة:**

وفي طليعة القيم الاجتماعية تأتي القيم الوطنية التي يجب أن نركز عليها، وخاصة في المرحلة الراهنة، فهي التي تمثل الجانب المهم من ذاتيتنا ومن تفكيرنا ومن تطلعاتنا وحين يعي الإنسان قيم مجتمعه ينشط للحياة ويحسن منه السلوك ويتقن العمل لا مجرد وسيلة للارتزاق بل خدمة اجتماعية يجب أداؤها بأمانة ليزدهر المجتمع الذي هو منه. وإن في وعيه لحقيقة مجتمعه وعيا لوحدة الاشتراك في الحياة ضمن الوطن، أي ضمن المتحد الاجتماعي الذي اكتسب شخصيته عبر الأجيال هو وعي لمطالب هذا الوطن ومعالجته وهو الابتعاد عن

---

[1] معن خليل عمر، **البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)**، دار الشروق، عمان، 1997، ص 132.

[2] محمد سلامة قباري، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين**، الاسكندرية، 1986، ص 173.

[3] محمد شلال حبيب، **أصول علم الاجرام**، بغداد، 1985، ص 83.

[4] أكرم نشأت ابرهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

كل ما يؤذي وحدته وإذ يضع المواطن مصلحة وطنه فوق كل مصلحة، فإنه يتنزل في نفسه منزلة القدسية فكل اعتداء عليه اعتداء على أبناء الوطن جميعهم دون استثناء، وكل اقتطاع لجزء من أجزائه، مهما كان صغيرًا، يعني تحطيم المتحد في أهم ركائزه يعني بالضرورة تحطيم الإنسان[1]

ومن جهة أخرى فالمدرسة كمؤسسة اجتماعية تسهم الى حد كبير مع البيت والعائلة في تنشئة الطفل، وتلعب دورا مهما مثل دور السلطة الأبوية في البيت، لكونها من الجماعات المنظمة في عملية التنشئة الاجتماعية، لذا وجب ان تتواءم برامجها بما يحقق حاجيات النشء الفكرية والاجتماعية، وعليها استيعاب النشء والأخذ بيده لفهم الأمور المحيطة به، فمثلا الفشل الدراسي ينعكس على نفسية النشء مما يدفعه لإطلاق العنان للنزعات العدوانية بقصد التعويض عما أحاط به من عدم التوفيق، وتلعب العاهات دورا مهما لدرجة تنمي لدى النشء الحقد وحب الإنتقام في حالة الشعور بالنقص اتجاه زملائه، وخاصة عندما يواجه العقاب الشديد من المدرسة وهو يتجسد في ظاهرة الهرب من المدرسة، نتيجة عدم رضاه عن المواقف غير المنطقية المتخذة ضده، والتوبيخ المستمر من المدرسة إلى الأهل والزملاء، وبهذا الشكل يحرم من المدرسة ويفقد أهم مؤسسة اجتماعية في حياته، فإذن يجب العمل على إزالة السلبيات التي تلعبها المدرسة في حياة النشء من اهتمام المدرسين بمنهجية التدريس، وعدم الاهتمام بمشكلات النشء السلوكية، مما يدفعه للبحث عن البديل في السلوك المنحرف.[2]

فالفشل المدرسي وعدم تواءم الفرد مع المجتمع يؤدي إلى ظهور بوادر الانحراف وعلاماته تبدأ بالظهور ضمن إطار البيئة المدرسية، ومن هنا يبرز دور المدرسة في القضاء على بذور الانحراف في مهدها، فدور المدرسة لم يعد يقتصر على تلقين المبادئ التعليمية فقط وإنما يلعب دور المؤثر والمنشء والمكون لشخصية النشء.[3]

5- دور القيم الاجتماعية في توجيه سلوك المواطن والوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري:

تشهد المجتمعات المعاصرة تحول رئيسي في البنية الاجتماعية، ومنظومة القيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية، نتيجة للتحديات التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي، مما أحدث تغييرا في النسيج الاجتماعي، جعله لا يخضع للضوابط المعيارية والقيمية ما أثر على استقراره وتوازنه. حيث تراجع احترام حاجيات الجماعة، وانخفض الحوار بين الأجيال، بسبب ضعف التماسك العائلي واستبدال القيم الروحية بقيم مادية استهلاكية، تربعت على سلم القيم، إضافة إلى ما تطرحه العولمة بأوجهها المختلفة في هذا الجانب من ثقافة الاستلاب

---

[1] فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1998، ص112.

[2] الرشدان عبد الله زاهي، **المدخل إلى التربية**، دار الفرقان، الأردن، 1991، ص102.

[3] دويدار عبد الفتاح، **علم النفس الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 117.

والدونية والاغتراب الثقافي والاجتماعي. بحيث اختلت معايير الصواب والخطأ، والخير والشر، ومعايير الالتزام والمبادئ العليا، وحلت مكانها معايير تحقيق الغاية بأي وسيلة[1].

وهي مظاهر يعيشها المجتمع الجزائري، الذي كان يعيش في وقت سابق حالة من التآزر والتعاون والتلاحم، وغيرها من المظاهر الايجابية التي سادت المجتمع التقليدي أنا ذاك، "والتي كانت مصدرها القيم الدينية السمحة المستمدة من الدين الإسلامي، والذي كان المرجعية الأساسية، للسلوك الفردي والجماعي، ومن الضوابط الهامة في حياة الأفراد، وتوجيههم التوجيه الصحيح في كل المواقف والأدوار التي يقومون بها، نهيك عن الاعراف والتي كانت بدورها، موجها رئيسيا لسلوكيات الأفراد وتمثل نوع من الرقابة عليه، كاحترام الكبار والآباء، والأجداد والسير على منوالهم و العمل بنصائحهم وتوجيهاتهم. وهذه كلها عوامل من العوامل التي تجعل من الفرد ملتزما بقواعد الجماعة، ولا يستطيع الخروج على قوانينها و معاييرها التي وضعتها، متغلبا على غرائزه وشهواته، وعلى انانيته"[2].

هاته القيم الاجتماعية والتي تتجلى بدورها " في محبة الناس والتعاطف معهم ، والإنسان الاجتماعي يرى في الحب الوسيلة الوحيدة الملائمة للروابط المتعددة بين الناس، كما أن الحب والكره هما محركا الحياة الإنسانية وبين قطبيهما تتأرجح الحياة إيجابًا وسلبًا. فإذا تغّلب الحب على الكره استمرت الحياة في تألقها وعطائها. وإذا تغّلب الكره كان تعسرها وركودها، وهذا وذاك لهما علاقة بالقيم السلبية والإيجابية. ففي الحالة التي يتغلب الحب فيها تكون الأعمال البّناءة في الحياة وحيث يتغلب الكره يكون الزهد في العمل. وإذا
حصل العمل كان تهديميًا بيد أن الحب ليس قيمة كما يرى بعضهم، وإنما جعلها وكان العاطفة المولدة للقيم، كان كل ما يمسه يتمتع بقيمة من القيم سواء كانت الحقيقة أو الخير أو الجمال، و لذا يعتبر الحب واهب القيم الدائم.[3]

و عليه فالمواطن من جهته يمثل دورا رئيسا في مكافحة الجريمة والوقاية منها، والتي تمثل أهم واجبات الشرطة في أي مجتمع من المجتمعات، هذا ولا يقل دور المواطن في القيام بهذه المهمة عن دور هيئة الشرطة نفسها، إذ أنه حين لا تتم مكافحة الجريمة والوقاية منها كما يجب بدون تلاحم أفراد المجتمع مع الشرطة فإنه امتناع المواطن أو تقصيره في أداء هذا الواجب وتحقيق مستوى لا بأس به من التفاهم والتعاون مع هيئة الشرطة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة التي تقع على المواطن نفسه مباشرة أو عن طريق غير مباشر، كما أن للمواطنين دورا وواجبا أساسيا يتوجب عليهم القيام به إذا هم أرادوا مواجهة الجريمة والتصدي لها قبل وقوعها،

---

[1] على شريف حورية، بوخالفة على، **مرجع سابق**، ص18.

[2] على شريف حورية، بوخالفة على، **مرجع سابق**، ص25-26.

[3] هلال عبد الفتاح، **المبادئ الأخلاقية في التربية**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 2001، ص55.

كما وأن الدور لا يقل اهمية وخطورة بأي حال من الأحوال عن دور الشرطة في تحقيق أهداف الحد من الجريمة وإلقاء القبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة لنيل ما يستحقون من جزاء.[1]

إلا أن الواقع يظهر غير ذلك فكما سبق وأن أشرنا أن المجتمع الجزائري يعيش تحولات عميقة وخاصة فيما يخص منظومة القيم السائدة فيه والتي تعيش اهتزاز وتراجع نحو السلبية، وغياب الضمير الجمعي، وسادت قيم الذاتية واللامبالاة، وغياب الثقة بمؤسسات الدولة مما كان له الاثر في وتيرة السلم الاجتماعي و في تفشي الجريمة والانحراف داخل المجتمع، وزيادة حدتها بمختلف أنواعها.

6- آليات الوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري:

يبدو أن الجريمة نتاج جملة من العوامل والمسببات، أهمها غياب منظومة القيم بالمجتمع، نتيجة لتراجع أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية بمختلف أنواعها، وعلى رأسها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، لذا لكي نستطيع الحد من هذه الجرائم والعودة بالمجتمع الى الاستقرار وتوفر الأمن المجتمعي والسلام الاجتماعي، والرفاهية الاجتماعية، لابد من تكاثف مجهود تلك المؤسسات، لأنها قضية تمس الفرد والمجتمع معا، وهي مسألة حساسة و هامة في حياته، ومدى جودتها. وعليه فلابد لكل من:

- **الاسرة:**

التركيز على التربية الروحية والأخلاقية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي للأبناء، وإعادة الاعتبار لمكانة الرجل والمرأة في الاسرة، كلا حسب مركزه ودوره حسب الفطرة الإنسانية. وتوجيه الابناء التوجيه السليم بالحوار والمناقشة القائمة على الاقناع والمتابعة المستمرة، وحمايتهم من الغزو الثقافي، والفكر الاغترابي، ومن كل الانحرافات

- **المدرسة:**

إعادة الاعتبار للمعلم ولهيبته وهيبة المدرسة، والتعلم بالنموذج وبالسلوكيات والممارسات الصالحة، وتوفير المناخ المدرسي الصحي الذي يجذب التلميذ ويحميه من الشارع ومغرياته، وتنويع الأنشطة اللاصفية، والتخفيف من كثافة المناهج الدراسية، والحجم الساعي المخصص لها، وكذا التركيز على الجانب القيمي والروحي للتلاميذ.

---

[1] العوجي مصطفى، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ص 171

- وسائل الإعلام:

إن القضية ليست مدى إنجاز وسائل الإعلام، بل كيف نتعامل معها وما الذي نتعرض له، وماذا نفهم أو نستوعب وكيف نفسر، وماذا نتذكر وماذا نستنتج لذا فمن الواجب:

- الاشتراك في إعداد الموضوعات وتقريرها مثل دور وسائل الإعلام في مواجهة الغزو الثقافي الآثار النفسية والتربوية الضارة الناجمة عن ظاهرة التلقي السلبي لوسائل الإعلام.

- تحديث الجهاز الإعلامي للدولة بحيث يستحدث القدرات الإستراتيجية الفردية والجماعية مع الإفادة من التكنولوجيا المتطورة وثورة المعلومات العصرية ومحاولات التفاهم و التواصل والتعاون ومد الجسور للالتقاء بمميزات حضارتها.

- معرفة مضامين وسائط الاتصال وما هو مفيد منها وما هو ضار واستكشاف إمكانية التأثير على المضر للحد من أضراره[1]

- خلق ضوابط لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

- استغلال وسائل الإعلام في التوعية و التعبئة الاجتماعية لمحاربة السلوك الانحرافي ومظاهره في المجتمع.

- المجتمع:

- الاهتمام بفئة الشباب بتوفير الحياة الكريمة التي يتطلع لها الشباب في الوقت الحالي، بتوفير سبل العيش من وظيفة وغيرها...الخ.

- الشراكة المجتمعية، بالتعاون بين مختلف مؤسسات المجتمع، من أجل التعبيئة الاجتماعية، للحد والوقاية ومكافحة الجريمة والانحراف والتصدي لهما ، والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة نحوها.

- توفير مراكز ودور للتثقيف والترفيه، والرعاية الاجتماعية، لحمايتهم من الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات ...وغيرها، هذه الأخيرة التي أصبحت منتشرة لدى الشباب، وتعتبر من أهم العوامل التي تؤدي الى ارتكاب الجرائم، بسبب الفراغ الروحي، والمشاكل التي قد يعيشها ويعاني منها الشاب سواء على مستوى الأسرة أو غيرها.

---

[1] على شريف حورية، زيتوني صبيرة، **تكنولوجيا الاتصال وتغير القيم لدى الشباب** ، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الاول حول الشباب الجزائري والتغير الاجتماعي، أيام22/21 افريل ، 2009، قسم علم الاجتماع، المركز الجامعي ، ببرج بوعرريج.

– محاربة الفساد بكل أشكاله ومظاهره، لحماية الفرد و المجتمع ورموزه.

– إعادة الثقة بين الفرد وكل مؤسسات المجتمع، وتربية الناشئة على القيم الوطنية، والمسؤولية الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية والاعتزاز بالجماعة، و ترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي.

– القضاء على الاقصاء الاجتماعي للشباب، ومحاولة استقطابه، بتبني استراتجيات فعالة في سبيل تحقيق ذلك.

7–الجانب التشريعي والأمني:

– ضرورة سن قوانين صارمة، من أجل مكافحة الجريمة والانحراف، لإعادة الضبط الاجتماعي، وحماية المجتمع من كل انزلاقات تهدد استقراره.

– من الضروري على المشرع الجزائري البحث عن الاليات والطرق والوسائل الكافية للحماية والوقاية من الجريمة قبل وقوعها بالتعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع في ذلك.

– ضرورة الاهتمام بالتوعية والتحسيس بآثار الجريمة على الفرد والمجتمع، والتعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع في ذلك، والاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية، وأخر المستجدات في هذا المجال.

خاتمة:

وفي الأخير وجب الإشارة إلى أن الأمن والاستقرار في المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري تنعكس على تحقيق التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي وركيزة أساسية، فلهذا كانت القيم المجتمعية المحلية الأداة الداعمة والموجة للسلوك الإنساني السوي، لمواجهة الجريمة والانحراف بمختلف أساليبه وأنواعه وأشكاله، مع ضرورة إشراك مختلف مؤسسات المجتمع في ترسيخ قيم المجتمع المحلي السمحة وخاصة الأسرة والمدرسة لما تقدمان من استراتجيات مناسبة.

قائمة المراجع:

1. مراد زعيمي **علم الاجتماع –رؤية نقدية** –،مؤسسة الزهراء للفنون الطبيعية، الجزائر، ب.ت.
2. دى بهاء الدين ، **الاعلام الجنائي وآثاره في الحد من الجريمة**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
3. محمد خلف، **علم الاجرام**، دار المعرفة، القاهرة، 1986.
4. على شريف حورية، بوخالفة على، **اللامعيارية–الأنومي– وظاهرة اختطاف الأطفال**، بحوث ودراسات حول ظاهرة اختطاف الأطفال بالجزائر، الكتاب الثاني عشر، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جولية 2017.
5. علياء شكري و آخرون. **علم الاجتماع العائلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الإسكندرية، ط1، 2009.
6. حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ب ت.
7. محمد احمد بيومي، **علم اجتماع القيم** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
8. زكرياء عبد العزيز محمد، **التلفزيون و القيم الاجتماعية للشباب و المراهقين**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002.
9. دسوقي آمال، **الاجتماع و دراسة المجتمع**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000.
10. أكرم نشأت ابرهيم، **علم الاجتماع الجنائي**.
11. معن خليل عمر، **البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)**، دار الشروق، عمان، 1997.
12. محمد سلامة قباري، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين**، الاسكندرية، 1986.
13. محمد شلال حبيب، **أصول علم الاجرام**، بغداد، 1985.
14. فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1998.
15. الرشدان عبد الله زاهي، **المدخل إلى التربية**، دار الفرقان، الأردن، 1991.
16. دويدار عبد الفتاح، **علم النفس الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.
17. هلال عبد الفتاح، **المبادئ الأخلاقية في التربية**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 2001.
18. العوجي مصطفى، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.
19. على شريف حورية، زيتوني صبيرة، **تكنولوجيا الاتصال وتغير القيم لدى الشباب** ، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الاول حول الشباب الجزائري والتغير الاجتماعي، أيام22/21 افريل ، 2009، قسم علم الاجتماع، المركز الجامعي ، ببرج بوعرريج.